

الباب الثاني

الفصل الأول: تعريف موجز للإمام أبي عبد الله الحاكم، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته.

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدُويَةَ بْنِ نُعَيْمِ بْنِ الْحَكَمِ، الإمام

الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد الله بن البَيْعِ الضَّبِّي الطَّهْمَانِي النيسابوري،

الشافعي، صاحب التصانيف^{٢٥}. إمام أهل الحديث في عصره والعارف به حق معرفته^{٢٦}.

وَحَمْدُويَةَ: بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وضم الدال المهملة وسكون الواو وفتح

الياء المثناة^{٢٧} من تحتها وبعدها هاء ساكنة.

والبيع: بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المثناة من تحتها وتشديدها وبعدها عين

مهملة.

^{٢٥} الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، "تذكرة الحفاظ" [ط. ١، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ]، ج. ٣، ص. ١٢٦.

^{٢٦} أبو إسحاق الصريفي، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لعبد الغافر الفارسي" [بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ]، ص. ١٩٠، رقم. ٤٨٣.

^{٢٧} القرطبي، أبو عمر بن عبد البر، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" [ط. ١، لندن: مؤسسة الفرقان، ٢٠١٧م]، ج. ١، ص. ٦٠.

وإنما عرف بالحاكم لتقلده القضاء، رحمه الله تعالى.^{٢٨}

الضبيّ: يقال له الضبي لأن جد جدته عيسى بن عبد الرحمن بن سليمان الضبي
وأم عيسى بن عبد الرحمن متويه بنت إبراهيم بن طهمان الزاهد الفقيه فلذلك يقال له
الطهماني^{٢٩}

النيسابوري: بفتح النون وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفتح السين المهملة
وبعد الألف باء منقوطة بواحدة وفي آخرها الراء. هذه النسبة إلى نيسابور وهي أحسن
مدينة وأجمعها للخيرات بخراسان. والمنتسب إليها جماعة لا يحصون. وقد جمع الحاكم أبو
عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ البيهقي تاريخ علمائها في ثمان مجلدات ضخمة. ذكر أبو
علي الغساني الحافظ في كتاب تقييد المهمل قال: قال محمد بن عبد السلام: أخبرنا أبو
حاتم سهل بن محمد قال: إنما قيل لها نيسابور، لأن سابور مر بها، فلما نظر إليها قال:
هذه تصلح أن تكون مدينة، فأمر بها، فقطع قصبها، ثم كبس، ثم بنيت، فقيل لها: نيسابور.

^{٢٨} ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر "وفيات الأعيان أبناء
الزمان"، [بيروت: دار صادر]، ج. ٤، ص. ٢٨١.
^{٢٩} أبو إسحاق الصريفي، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لعبد الغافر الفارسي" [بيروت:
دار الفكر، ١٤١٤هـ]، ص. ٥.

وكان فتحها زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه على يد ابن خالته عبد الله بن عامر بن كرز في سنة تسع وعشرين من الهجرة، والمشهور بهذه النسبة.

المبحث الثاني: مولده ونشأته

وكان مولده صبيحة يوم الإثنين الثالث من شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة^{٣٠} بنيسابور. وكان هو نفسه يصرح بولادته في تلك السنة، كما في ترجمته^{٣١}. وطلب هذا الشأن في صغره بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين، وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة^{٣٢}.

^{٣٠} ابن عساکر، "تبيين المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري" [ط. ٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ]، ص ٢٢٧.

^{٣١} أبو عبد الله الحاكم، "المستدرک علی الصحیحین" [ط. ١، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٩هـ]، ج. ١، ص. ١٩.

^{٣٢} الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء" [القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧هـ]، ج. ١٦، ص. ٥٧١، رقم. ٣٧٢٥.

المبحث الثالث: طلبه للعلم رحلته العلمية

نشأ الإمام الحاكم في علم وبركة، كان يطلب العلم منذ صغره بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين، وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة ولحق الأسانيد العالية بخراسان^{٣٣} والعراق وما وراء النهر^{٣٤}، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون. فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة، فقدم بعد موت إسماعيل الصقار بيسير. وحدث عن أبيه، وكان أبوه قد رأى مسلماً صاحب الصحيح.

وقرأ بالروايات على ابن الإمام، ومحمد بن أبي منصور الصرام، وأبي علي بن النقار مقرئ الكوفة، وأبي عيسى بكار مقرئ بغداد. وتفقّه على أبي علي بن أبي هريرة، وأبي الوليد حسان بن محمد، وأبي سهل الصعلوكي. وأخذ فنون الحديث عن أبي علي الحافظ، والجعابي، وأبي أحمد الحاكم، والدارقطني، وعدة.

روى عن ألف شيخ أو أكثر من أهل الحديث وقرأ القرآن بخراسان والعراق على قراء وقته وتفقه على الإمام أبي الوليد حسان بن محمد القرشي والأستاذ أبي سهل محمد بن سليمان الصعلوكي واختص بصحبة إمام وقته أبي بكر محمد بن إسحاق بن أيوب

^{٣٣} تقع الآن في بلد إيران.

^{٣٤} تقع الآن في بلد أوزبكستان.

الصبغى فكان في الخواص عنده والمرموقين وكان يراجعه في السؤال عن الجرح والتعديل
وعلل الحديث ويقدمه على أقرانه^{٣٥}

وأدى اختصاصه به واعتماده إليه في أمور مدرسته دار السنة وفوض إليه تولية
أوقافه واستضاء برأيه في أموره اعتمادا على حسن ديانته ووفور أمانته وجرت له مذاكرات
ومحاورات مع الحفاظ والأئمة من أهل الحديث مثل أبي بكر بن الجعابي بالعراق وأبي علي
الحافظ الماسر جسي الذي كان أحفظ أهل زمانه وأخذ في التصنيف سنة سبع وثلاثين
وثلاثمائة^{٣٦}.

فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء من تخريج الصحيحين والعلل
والتراجم والأبواب والشيوخ، رحل إلى العراق أولا سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة. ورحل إلى
بلاد خراسان سنة ثلاث وأربعين ولقي من مشايخ التصوف جماعة منهم أبو عمرو بن نجيد
وأبو الحسن البوشنجي وأبو محمد جعفر بن نصير ببغداد وأبو عمر والزجاجي بالحجاز.^{٣٧}

^{٣٥} أبو إسحاق الصريفي، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لعبد الغافر الفارسي" [بيروت :
دار الفكر، ١٤١٤هـ]، ص. ١٩٠، رقم ٤٨٣.

^{٣٦} ابن عساكر، "تبيين المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري" [ط. ٣، بيروت : دار الكتاب
العرب، ١٤٠٤هـ]، ص. ٢٢٧.

^{٣٧} المصدر السابق

أَملى بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَبِالعِرَاقِ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَلازَمَهُ ابْنُ المَظْفَرِ

وَالدَّارِقُطَنِي وَأَملى بِبَغدَادَ وَالرِّي مُدَّةً مِنْ حَفْظِهِ^{٣٨}.

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه

أ. شيوخ الحاكم

١. علي بن حمشاذ بن سختويه بن نصر النيسابوري (ت ٣٣٨هـ)

٢. أبو العباس القاسم بن القاسم بن مهدي الساري، المروزي (ت ٣٤٢هـ)

٣. أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الهمداني، الجلاب (ت ٣٤٢هـ)

٤. محمد بن حاتم بن خزيمه الكشي (ت ٣٥٤هـ)

٥. الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)

ب. تلاميذ الحاكم

١. الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وهو من شيوخه أيضا^{٣٩}

^{٣٨} ابن عساكر، "تبيين المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري" [ط. ٣، بيروت: دار الكتاب العرب، ١٤٠٤هـ]، ص. ٢٢٧.

^{٣٩} الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء" [القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧هـ]، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

٢. أبو ذر الهروي (ت ٤٣٤هـ)^{٤٠}

٣. أبو يعلى الخليلي القزويني (ت ٤٤٦هـ)

٤. أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)^{٤١}

٥. أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت ٤٦٥هـ)

٦. أبو صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن (ت ٤٧٠هـ)

٧. عثمان بن محمد المحمي (ت ٤٨١هـ)

٨. أبو بكر أحمد بن خلف الشيرازي (ت ٤٨٧هـ)

المبحث الخامس: عقيدته ومذهبه الفقهي.

الإمام الحاكم النيسابوري من أبرز أئمة الحديث عصره وقد سار على منهج أهل

السنة والجماعة، متمسكا بعقيدة الصحابة والتابعين، وقد رمي بأنواع من البدع:

^{٤٠}الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء" [القاهرة: دار الحديث،

١٤٢٧هـ]، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

^{٤١}المصدر السابق

١ . زعم بعض الناس أنه من الأشاعرة

نسب هذا الإمام إلى الأشاعرة، ونسبه إليهم ابن عساكر والسبكي.

١ . ابن عَسَاكِرِ أثبتته فِي عداد الأشعريين الَّذِينَ يَدْعُونَ أَهْلَ التَّشْيِيعِ وَيَبْرءُونَ

إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ^{٤٢}. والسبكي عده أشعريا في طبقات الشافعية الكبرى^{٤٣}.

ويدل على برائته من عقيدة الاشاعرة ما يلي:

(أ) أن الحاكم أقر باستواء الله على العرش، قال البيهقي: " قال أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الحافظ:

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَيُّوبَ الفقيه: ((...فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

{ فِي السَّمَاءِ }^{٤٤} أَيَّ عَلَى الْعَرْشِ فَوْقَ السَّمَاءِ))^{٤٥} هكذا نقله عن أبي بكر ولم

يتعقب عليه، فتبين من هذا أن الحاكم على خلاف عقيدة الأشاعرة.

^{٤٢} السبكي، تاج الدين ابن السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى للسبكي" [ط. ٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ]، ج. ٤، ص. ١٦٢.

^{٤٣} المصدر السابق

^{٤٤} سورة البقرة ١: ١٤٤.

^{٤٥} البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، "الأسماء والصفات" [ط. ١، جدة: ١٩٩٣م]، ج. ٢، ص.

(ب) نقل كلام ابن خزيمة في الاستواء على طريقة أهل السنة ولم تعقب عليه، قال:
"من لم يقر بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته، فهو كافر
بربه يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه، وألقي على بعض المزابل حيث
لا يتأذى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئا لا يرثه أحد
من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال صلى الله عليه وسلم"^{٤٦}.

٢. اتهامه بالتشيع

اتهم هذا الإمام الجليل بالتشيع، فالتشيع قد اختلف في إطلاق لفظ الشيعة.
الشيعة في اللغة: قال الجوهري رحمه الله: شيعة الرجل: أتباعه وأنصاره، يقال: شايعه كما
يقال: والاه من الولي... وتشيع الرجل أي: ادعى دعوى الشيعة وتشايع القوم من الشيعة
وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيع^{٤٧}.

^{٤٦} الحاكم، "معرفة علوم الحديث" [ط. ١، الهند: جمعية دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٦هـ]، ص.

^{٤٧} ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، "عقيدة أهل السنة في الصحابة بن علي" [ط. ٣، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٠م]، ج. ٣، ص. ٨٨٩.

قال ابن حجر: " والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيوعي، فإن انضاف إلى ذلك السب والتصريح بالبعض فعال في الرفض وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو"^{٤٨} وممن اتهمه بالتشيع:

١. الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) إذ قال: "كان ابن البيع يميل إلى التشيع"^{٤٩}
٢. وابن طاهر (ت ٥٧٦هـ) حيث قال: "إنه كان شديد التعصب للشيعة في الباطن وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة"^{٥٠}
٣. وابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) فقال: أن الحاكم منسوب إلى التشيع، وقد طلب منه أن يروي حديثا في فضل معاوية^{٥١}.

^{٤٨} ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، "هدى الساري مقدمة فتح الباري" [ط. ١، مصر: المكتبة السلفية، ١٣٨٠هـ]، ص. ٤٥٩.

^{٤٩} الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي "تاريخ بغداد"، ج. ٣، ص. ٥١٠.

^{٥٠} السبكي، تاج الدين ابن السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى" [ط. ٢، هجر: ١٤١٣هـ]، ج. ٤، ص. ١٦٢.

^{٥١} ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية" [ط. ١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٦م]، ج. ٧، ص. ٣٧٣.

٤. وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) حين قال: "هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض

للشيعين"^{٥٢}

٥. وأبو ذر عبد بن أحمد بن عفير إذ ذكر: "أنه -الحاكم- روى حديث الطَّير،

ولم يتابعه أحدٌ عليه، قال: وكان يُنسَبُ إلى التشيع"^{٥٣}

والرد على هذه التهمة:

أ. تشيع الإمام الحاكم رحمه الله تشيع معتدل، فهو معظم للشيعين أبي بكر

وعمر، معترف بخلافتهما. كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في معرض

رده على حديث الطير-: "تشيُّعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث،

كالنسائي، وابن عبد البرِّ، و أمثالهما؛ لا يبلغ إلى تفضيله عليّ على أبي بكر

و عمر، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما، بل غاية المتشيع

منهم أن يفضله على عثمان، أو يحصل منه كلام أو إعراض عن ذكر محاسن

من قاتله"^{٥٤}.

^{٥٢} ابن حجر العسقلاني، "لسان الميزان" [بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٩٧١م]، ج. ٥، ص. ٢٣٣.

^{٥٣} أبو طاهر السلفي، "معجم السفر" [مكة المكرمة: المكتبة التجارية]، ص. ٢٣٩. رقم. ٧٨٢.

^{٥٤} ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة

القدرية"، [ط. ١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ]، ج. ٧، ص. ٣٧٣.

٣. اتهمه الرفض

رُمي هذا الإمام بالرفض، والرافضة هي الرفض لغة: الترك وقد رفضه يرفضه رفضاً ورفضاً والشيء رفيض ومرفوض والروافض: جند تركوا قائدهم وانصرفوا والرافضة فرقة من الشيعة. فالرافضة اصطلاحاً قوم من الشيعة ابتلوا بالنيل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عموماً والبراءة من الشيخين خصوصاً^{٥٥}.

وممن اتهمه بالرفض:

١. أبو طاهر (ت ٥٧٦هـ) قال: "سألت أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري عن

الحاكم أبي عبد الله فقال: إمام في الحديث رافضي خبيث"^{٥٦}

^{٥٥} ناصر بن علي عائض، "عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام" [الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ]، ج. ٢، ص. ٨٩٢.

^{٥٦} ابن حجر العسقلاني، "لسان الميزان" [بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٩٧١م]، ج. ٥، ص. ٢٣٣.

الرد على هذه التهمة:

١. رد الذهبي ماقاله عبد الله بن محمد الأنصاري بقوله " كذا قال شيخ الإسلام

الأنصاري، ولم يُصِب، فإن الحاكم ليس برافضي، بل هو شيعي مُعظَّم للشيخين

بيقين، ولذي النورين، وإنما تكلم في معاوية رضي الله عنه فأوذى"^{٥٧}.

٢. أن الحاكم تكلم في جماعة من الرافضة، وفي آخرين من غلاة الشيعة، ولو كان

الحاكم رافضيًا لما أقدم على ذلك^{٥٨}.

٤. اتهامه بالكرامية

اتهمه بها:

الذهبي حيث قال: "أنبأني أحمد بن سلامة، عن حماد الحراني أنه سمع السلفي ينكر

على الحاكم في قوله: لا تجوز الرواية عن ابن قتيبة. ويقول: ابن قتيبة من الثقات، وأهل

السنة. ثم قال: لكن الحاكم قصده لأجل المذهب. قلت: عهدي بالحاكم يميل إلى الكرامية،

^{٥٧} الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، "معجم الشيوخ الكبير للذهبي" [ط. ١، الطائي:

١٤٠٨هـ]، ج. ١، ص. ٢٨١.

^{٥٨} أبو عبد الله الحاكم، المحقق: عادل مرشد، أحمد برهوم، وغيرهما، "مستدرك الحاكم" [ط. ١، دار الرسالة:

العلمية، ٢٠١٨م]، ج. ١، ص. ٩٥.

ثم ما رأيت لأبي محمد في كتاب (مشكل الحديث) ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أن أخبار الصفات تمر ولا تتأول، فالله أعلم^{٥٩}

الرد على هذه التهمة:

١. قال العلائي (ت ٧٦١هـ): "وهذا لا يصح عنه وليس في كلامه ما يدل عليه ولكنه جار على طريقة أهل الحديث في عدم التأويل قلت والذي يظهر لي أن مراد السلفي بالمذهب النصب فإن في بن قتيبة انحرافا عن أهل البيت والحاكم على ضد من ذلك وإلا فاعتقادهما معا فيما يتعلق بالصفات واحد ثم قال ابن حجر بعد ذلك: "والذي يظهر لي أن مراد السلفي بالمذهب النصب فإن في بن قتيبة انحرافا عن أهل البيت والحاكم على ضد من ذلك وإلا فاعتقادهما معا فيما يتعلق بالصفات واحد"^{٦٠}.

اختلف أقوال العلماء في عقيدة الإمام الحاكم على الأشعرية، الشيعية، والرافضية والكرامية. ولا يصح شئ منها وهي منقوضة مطعونة فيها. والراجح أن عقيدة الإمام

^{٥٩}الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء" [ط. ٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م]، ج. ١٣، ص. ٢٩٩.

^{٦٠}ابن حجر العسقلاني، "لسان الميزان" [ط. ٢، لبنان: دائرة المعارف النظامية]، ج. ٣، ص. ٣٥٩.

الحاكم على عقيدة أهل السنة والجماعة، وأما مذهبه في الفقه فهو على مذهب الشافعي،
فقد ترجم له السبكي في كتابه^{٦١}. والله أعلم.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه

١. قَالَ أَبُو حَازِمٍ: أَقَمْتُ عِنْدَ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعُصْمِيِّ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ وَلَمْ
أَرِ فِي جَمَلَةٍ مَشَايخَنَا أَتَقَنَّ مِنْهُ وَلَا أَكْثَرَ تَنْقِيرًا فَكَانَ إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمَرَنِي أَنْ
أَكْتُبَ إِلَى الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَإِذَا وَرَدَ جَوَابَ كِتَابِهِ حَكَمَ بِهِ وَقَطَعَ بِقَوْلِهِ انْتِخَبَ
عَلَى الْمَشَايِخِ خَمْسِينَ سَنَةً^{٦٢}.

٢. قَالَ أَبُو حَازِمٍ: "سَمِعْتُ مَشَايخَنَا يَقُولُونَ كَانَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بِنِ اسْحَقَ وَأَبُو الْوَلِيدِ
يَرْجِعَانِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي السُّؤَالِ عَنِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَعَلَى الْحَدِيثِ وَصِحِّحِهِ
وَسَقِيمِهِ"^{٦٣}.

^{٦١} السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى [ط. ٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع،
١٤١٣ هـ]، ج. ٤، ص. ٥٠٩، رقم. ١٠٤٤.
^{٦٢} ابن عساكر، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري" [ط. ٣، بيروت: دار
الكتاب العربي، ١٤٠٤ هـ]، ص. ٢٣٠.
^{٦٣} المصدر السابق، ص. ٢٢٩.

٣. قال الخليلي (ت ٤٤٦هـ): "وهو ثقة واسع العلم، بلَعَتْ تصانيفُهُ الكتب الطوَالَ

والأبواب، وَجَمَعَ الشيوخ المكثرين والمقلين قَرِيبًا مِنْ خَمْسِمِائَةٍ جُزْءًا، وَيَسْتَقْصِي فِي

ذَلِكَ يُؤَلِّفُ الْعَثَّ وَالسَّمِين"٦٤

٤. قال الخطيب (ت ٤٦٣هـ): "كان الحاكم من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ،

وله في علوم الحديث مصنفات عدة"٦٥

٥. قال السمعاني (ت ٥٦٢هـ): "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ والفهم،

وله في علوم الحديث وغيرها مصنفات حسان"٦٦.

٦. قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): "سبعة من الحفاظ في ساقبتهم أحسنوا التصنيف،

وَعَظَمَ الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا، وذكر منهم الحاكم"٦٧.

٦٤ المصدر السابق، ج. ٣، ص. ٨٥٦.

٦٥ ابن عبد الهادي، "طبقات علماء الحديث" [ط. ٢، لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م]، ج. ٣،

ص. ٢٣٨.

٦٦ السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور، "الأنساب" [ط. ١، مجلس دائرة المعارف العثمانية،

١٣٨٢هـ]، ج. ٢، ص ٤٠٠-٤٠١.

٦٧ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث" [ط. ١، دار الكتب العلمية،

١٤٢٣هـ]، ج. ١، ص. ٤٨٩.

٧. قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): "الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن

حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني، عالم عارف، واسع العلم ذو تصانيف كثيرة، لم

أر أوفى منه^{٦٨}.

٨. قال السبكي (ت ٧٥٦هـ): "كان إماماً جليلاً وحافظاً حفيلاً اتفق على إمامته

وجلالته وعظم قدره^{٦٩}.

٩. قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): "والحاكم أجل قدراً وأعظم خطراً وأكبر ذكراً من أن

يذكر في الضعفاء لكن قيل في الاعتذار عنه: أنه عند تصنيفه للمستدرک كان في

أواخر عمره^{٧٠}.

المبحث السابع: مصنفاته

فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء من تخريج الصحيحين،

والعلل والتراجم والأبواب والشيوخ، ثم المجموعات ومن ذلك:

^{٦٨} أبو يعلى الخليلي، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" [ط ١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ]، ج.

٣، ص. ٨٥١.

^{٦٩} السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى للسبكي" [ط.

٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ]، ج. ٤، ص. ١٥٦.

^{٧٠} ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، "لسان الميزان" [ط ١، بيروت: دار البشائر الإسلامية،

١٤٢٣هـ]، ج. ٧، ص. ٢٦٥، رقم. ١٠٦٠.

الكتب المطبوعة:

- ١ . معرفة علوم الحديث .
- ٢ . مستدرك الصحيحين .
- ٣ . المدخل إلى علم الصحيح .
- ٤ . تراجم الشيوخ .
- ٥ . مناقب الشافعي .
- ٦ . علماء الأمصار .
- ٧ . الضعفاء .
- ٨ . المغازي .
- ٩ . تاريخ النيسابورين .

الكتب غير مطبوعة:

- ١٠ . المدخل إلى كتاب الإكليل .
- ١١ . المذكون لرواة الأخبار .

المبحث الثامن: وفاته

توفي الإمام الحاكم يوم الثلاثاء ثالث صفر سنة خمس وأربعمائة، وقال الخليلي في كتاب الإرشاد: توفي سنة ثلاث وأربعمائة^{٧١}، وروى أبو موسى المدني أن الحاكم أبا عبد الله دخل الحمام واغتسل وخرج وقال آه وقبض روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد وذلك في ثالث صفر سنة خمس وأربعمائة يوم الأربعاء ودفن بعد العصر وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري. وقال الحسن بن أشعث القرشي رأيت الحاكم في المنام على فرس في هيئة حسنة وهو يقول النجاة^{٧٢} ولكن القول المشهور والأرجح أنه توفي سنة خمس وأربع مائة. كذا صح وثبتت وفاته سنة خمس وأربعمائة ووهم من قال سنة ثلاث وأربعمائة^{٧٣}.

^{٧١} ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر "وفيات الأعيان أبناء الزمان"، [بيروت: دار صادر]، ج. ٤، ص. ٢٨١.

^{٧٢} ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، "طبقات الفقهاء الشافعية" [ط. ١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م]، ج. ١، ص. ١٩٨.

^{٧٣} السبكي، تاج الدين، "طبقات الشافعية الكبرى" [ط. ٢، ١٤١٣هـ]، ج. ٤، ص. ١٦١.

الفصل الثاني: تعريف موجز بكتاب المستدرك لأبي عبد الله الحاكم، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب وسبب تأليفه

عُرف واشتهر هذا الكتاب باسم "المستدرك على الصحيحين" للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري. كما سماه ابن عساكر^{٧٤} وابن الجوزي^{٧٥} وابن الصلاح^{٧٦}، والذهبي^{٧٧} والسبكي^{٧٨} وابن كثير^{٧٩} وغيرهم كثير.

وسماه أبو سعد الماليني^{٨٠}، وابن عبد الهادي الحنبلي^{٨١} "المستدرك على الشيخين". وسماه ابن عبد الهادي الدمشقي^{٨٢}، والذهبي^{٨٣} "مستدرك الصحيحين" وسمى بعض العلماء

^{٧٤} ابن عساكر، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري" [ط. ٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ]، ص. ٢٢٨.

^{٧٥} ابن الجوزي، "التحقيق في أحاديث الخلاف" [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ]، ج. ٢، ص. ٢٥٥.

^{٧٦} ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث" [سوريا: دار الفكر، ١٩٨٦م]، ص. ٢٠.

^{٧٧} الذهبي، "سير أعلام النبلاء" [القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦م]، ج. ١، ص. ٩٤.

^{٧٨} السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى" [مصر: دار الحديث، ٢٠٠٦م]، ج. ٤، ص. ١٥٦.

^{٧٩} ابن كثير، أبو الفداء، "البداية والنهاية" [دار ابن كثير]، ج. ١٣، ص. ٢٤.

^{٨٠} ابن طاهر، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، "المنثور من الحكايات والسؤالات" [ط ١، مكتبة دار المنهاج، ١٤٣٠هـ]، ص. ٢٥، رقم. ٨.

^{٨١} شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، "الصارم المنكي في الرد على السبكي" [ط. ١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٢٤هـ]، ص. ٤٤.

^{٨٢} ابن عبد الهادي، "طبقات علماء الحديث" [ط. ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ]، ج. ٣، ص. ٢٤٠.

^{٨٣} الذهبي، "سير أعلام النبلاء" [ط. ٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ]، ج. ١٧، ص. ١٧٠.

هذا الكتاب بأسماء أخرى، مثل، "المستدرک علی شرط الشيخین"^{٨٤}، و"صحيح الحاكم"^{٨٥}، و"صحيح المستدرک"^{٨٦}، و"الصحيح"^{٨٧}.

وقال ابن الصلاح: "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين. وجمع ذلك في كتاب سماه: "المستدرک"^{٨٨}

وقد عرف باسم "صحيح الحاكم" كما سماه ابن تيمية^{٨٩}

وأما سبب تأليف هذا الكتاب،

(١) أن الإمامين البخاري ومسلما قد صنفا كتابين في الصحيح، لكنهما لم يحكما بأنه لم يصح من الأحاديث غير ما أخرجاه، فأراد الحاكم أن يجمع الأحاديث الصحيحة التي لم تكن موجودة فيهما. قال رحمه الله: "أبو عبد الله محمد بن

^{٨٤}مغلطاي، علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي، "شرح ابن ماجه" [السعودية : مكتبة تزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ]، ج. ٤، ص. ١٠٧١.

^{٨٥}ابن تيمية، "مجموع الفتاوى" [السعودية : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ]، ج. ٢١، ص. ١٢١.

^{٨٦}إسماعيل حقي بن مصطفى، "روح البيان" [بيروت : دار الفكر]، ج. ٥، ص. ٥١٨.

^{٨٧}ابن حجر، "المعجم المفرد" [بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ]، ص. ٤٧.

^{٨٨}ابن الصلاح، عثمان ابن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث" [سوريا : دار الفكر، ١٤٠٦هـ]، ص. ٢١.

^{٨٩}ابن تيمية، "مجموع الفتاوى" [المدينة المنورة : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ]، ج. ٢١، ص. ١٢١.

إسماعيل الجعفي وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما،
صنفا في صحيح الأخبار كتابين مهذبين انتشر ذكرهما في الأقطار، ولم يحكما
ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما خرجه^{٩٠}.

(٢) الرد على أهل البدع الذين يدعون أن جميع ما يصح من الحديث لا يبلغ عشرة
آلاف حديث، قال الحاكم: "وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة
يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة
آلاف حديث، وهذه المسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء - أقل وأكثر
منه - كلها سقيمة غير صحيحة"^{٩١}.

(٣) سؤال بعض أهل العلم بكتاب يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج
بها الإمام البخاري ومسلم. كما قال الحاكم: "وقد سألتني جماعة من أعيان
أهل العلم بهذه المدينة وغيرها، أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية

^{٩٠} الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، "المستدرک علی الصحیحین" [ط. ١، دار الرسالة
العالمية، ١٤٣٩هـ]، ج. ١، ص. ٢٠٧.
^{٩١} المصدر السابق.

بأسانيدٍ يحتجُّ محمدُ بنُ إسماعيلَ ومسلمُ بنُ الحجاجِ بِمثلها، إذ لا سبيلَ إلى إخراجِ ما لا علةَ له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما^{٩٢}.

وقد خرَّج جماعةٌ من علماء عصرهما ومَن بعدهما عليهما أحاديثٌ قد أخرجها وهي معلولة، وقد جهدتُ في الدَّبِّ عنهما في "المدخل إلى الصحيح" بما رَضِيَهُ أَهْلُ الصنعة، وأنا أستعينُ الله على إخراجِ أحاديثٍ رواها ثقاتٌ قد احتجَّ بِمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما^{٩٣}.

المبحث الثاني: نسبته إلى المؤلف

وأما نسبة هذا الكتاب إلى الإمام الحاكم فقد صحت وثبتت، وذلك من خلال الأمور الآتية، منها:

١. صرح المؤلف نفسه في الكتاب. "فذكرت ما انتهى إلي من علة هذا الحديث تعجبا لا محتجا به في المستدرك على الشيخين رضي الله عنهما"^{٩٤} وسماه أيضا: "كتاب الجامع الصحيح المستدرك"^{٩٥}.

^{٩٢} الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، "المستدرك على الصحيحين" [ط. ١، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٩هـ]، ج. ١، ص. ٢٠٧.

^{٩٣} المصدر السابق

^{٩٤} المصدر السابق، ج. ٩، ص. ١٩٢.

^{٩٥} المصدر السابق، ج. ٩، ص. ٤٩٢.

٢. نص على ذلك جمع من أصحاب كتب التراجم، كابن سعد في الطبقات^{٩٦}،

وأحمد في الجامع^{٩٧}، وابن عبد الهادي في طبقاته^{٩٨}.

٣. نقل عن الإمام الحاكم أحاديث المستدرک عدد من أهل العلم مع العزو.

٤. قال تلميذه البيهقي: "رفعه أبو عبد الله في كتاب "المستدرک"^{٩٩} وقال أيضا

السنن الكبرى: "حدثنا به شيخنا أبو عبد الله في كتاب المستدرک"^{١٠٠}.

٥. قال ابن الجوزي: "المستدرک علو الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله

الحاكم النيسابوري"^{١٠١}.

٦. قال ابن كثير: "الحاكم [النيسابوري] محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه

بن نعيم بن الحكم، أبو عبد الله، الحاكم، الضبي، الحافظ، ويعرف بابن البيع،

^{٩٦} ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، "الطبقات الكبرى" [مصر: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ]، ج. ١١، ص. ٢٦٦.

^{٩٧} أحمد، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، "الجامع لعلوم الإمام أحمد" [جمهورية مصر العربية: دار الفلاح للبحث الهلومي وتحقيق التراث، ١٤٣٠هـ]، ج. ١٧، ص. ٥٤.

^{٩٨} ابن عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، "طبقات علماء الحديث" [بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ]، ج. ٣، ص. ٢٤٠.

^{٩٩} أبو بكر البيهقي، "المدخل إلى السنن الكبرى" [الكويت: دار الخلفاء]، ص. ٢٨٩، رقم، ٤٢٣.

^{١٠٠} أبو بكر البيهقي، "السنن الكبرى" [ط. ٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ]، ج. ٦، ص. ٥٢٣، رقم. ١٢٨٤٩.

^{١٠١} ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك" [ط. ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ]، ج. ١، ص. ١٠٤.

من أهل نيسابور^{١٠٢}. "وصنف (الحاكم) الكتب الكبار والصغار: فمن ذلك
"المستدرك على الصحيحين"^{١٠٣}.

٧. قال ابن الملقن: "وبعضهم شرط أن يستدرك ما أهمله الشيخان في
«صحيحيهما»، كما فعل الحاكم أبو عبد الله في الكتاب الذي سماه ب
«المستدرك على الصحيحين»^{١٠٤}.

المبحث الثالث: منهج المؤلف فيه

لم يذكر الحاكم منهجه في كتابه، بل نعرف منهجه عند مطالعة كتابه. ومن خلاصة
منهج الإمام في المستدرك كما يلي:

١. بدأ كتابه بمقدمة شاملة تحتوي على سبب تأليفه وموضوع الكتاب وشرطه
فيه^{١٠٥}.

^{١٠٢} ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، "البداية والنهاية" [دار ابن كثير]، ج. ١٣، ص. ٢٤.

^{١٠٣} المصدر السابق

^{١٠٤} ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح
الكبير"، ج. ١، ص. ٢٧٥.

^{١٠٥} الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، "المستدرك على الصحيحين" [ط. ١، دار الرسالة
العالمية، ١٤٣٩هـ]، ج. ١، ص. ٢٠٧ - ٢٠٨.

٢. ورتب كتابه على ترتيب كتب الجوامع وهي التي تضم فيها جميع الأحاديث في

باب الأحكام وغيرها فبدأ بـ "كتاب الإيمان" وختم بـ "كتاب الأهوال".

٣. أورد الأحاديث بأسانيدھا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يحول من سند

إلى سند آخر، مثل في حديث ٤٠٦.

٤. أخرج الأحاديث التي رآھا صحيحة ولم يخرجها الشيخان أو أحدهما في

صحيحھما، مثل حديث رقم ٨٦٩٥ قال فيه "هذا الحديث صحيح الإسناد،

ولم يخرجاه" ١٠٦.

٥. ذكر الحكم على الحديث تعقيبا له بأنها صحيحة على شرط الشيخين أو

أحدهما، كأن يقول "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" "صحيح على

شرط الشيخين ولم يخرجاه" وقد يسكت أحيانا، مثل حديث رقم ١٢٧٩ ١٠٧.

^{١٠٦}الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، "المستدرک على الصحيحين" [ط. ١،

دار الرسالة العالمية، ١٤٣٩هـ]، ج. ٨، ص. ٨٨٠٢.

^{١٠٧}المصدر السابق، ج. ١، ص. ٤٣١.

٦. إذا ظهر له علة الحديث فهو بينه حسب ما ظهر له من العلة، كأن يتكلم

على عدد من الرواة جرحا وتعديلا، وقد ينقل أقوال النقاد في ذلك، مثل

"حجاج بن قمرى شيخ من أهل مصر ثقة مأمون^{١٠٨}".

٧. حكم على الأحاديث التي يخرجها على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما

ولم يخرجها في كتابيهما، وأحيانا لم يحكم على الأحاديث.

٨. ذكر المتابعات والشواهد، وأحيانا بعد إتمام ذكر الحديث، مثل حديث رقم

١٢٦، قال فيه: "تابع يزيد بن عبد الله بن الهاد نافعا على روايته عن سعيد

بن أبي هند^{١٠٩}".

المبحث الرابع: ثناء العلماء على كتاب المستدرك للحاكم

١. قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): "إن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد

الله كتاب كبير، يشتمل مِمَّا فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال

فإنه يصفو له منه صحيح كثير^{١١٠}".

^{١٠٨}الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، "المستدرك على الصحيحين" [ط. ١، دار الرسالة

العالمية، ١٤٣٩هـ]، ج. ١، ص. ٣٠١.

^{١٠٩}المصدر السابق، ج. ١، ص. ٣٠٦.

^{١١٠}عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين، "معرفة أنواع علوم الحديث" [سوريا: دار الفكر]،

٢. قال الذهبي رداً على قول أبي سعيد (ت ٧٤٨هـ): "هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في (المستدرک) شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما"^{١١١}.

٣. قال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): "في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة؛ فيه الصحيح المستدرک، وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما"^{١١٢}.

٤. قال عبد الله بن الأخرم الحافظ: "قل ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث" يعني في كتابيهما. ولقائل أن يقول: ليس ذلك بالقليل، فإن المستدرک على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير، يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير"^{١١٣}.

^{١١١}الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء" [ط. ٣، الرسالة، ١٤٥٠هـ]، ج. ١٧، ص. ١٧٠.

^{١١٢}ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، "الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث" [ط. ٢، لبنان: دار الكتب العلمية]، ص. ٢٩.

^{١١٣}ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث" [بيروت: دار الفكر]، ص. ٢٠.

٥. وقال ابن حجر: "إن المستدرک للحاکم کتاب کبیر جدا یصفو له منه صحیح کثیر زائد علی ما فی الصحیحین علی ما ذکر المصنف بعد، وهو مع حرصه علی جمع الصحیح الزائد علی الصحیحین واسع الحفظ، کثیر الاطلاع، غزیر الروایة، فیبعد کل البعد أن یوجد حدیث بشرط الصحة لم یخرجه فی مستدرکه^{١١٤}."

المبحث الخامس: عناية العلماء به

١. التلخیص علی الکتاب، منها: کتاب "تلخیص المستدرک" للإمام الذهبی وقد طبع بذیل المستدرک^{١١٥}."

٢. المختصرات، منها: کتاب مختصر استدراک الحافظ الذهبی علی مستدرک أبي عبد الله الحاکم"، لابن الملقن^{١١٦}."

^{١١٤} ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، "النكت على كتاب ابن الصلاح" [ط. ١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ]، ج. ٢، ص. ٢٧٢.

^{١١٥} الحاکم، "المستدرک علی الصحیحین وبذیلہ التلخیص للإمام الذهبی" [بيروت: دار المعرفة، ١٣٣٥هـ].

^{١١٦} ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد، "مختصر تلخیص الذهبی لمستدرک الحاکم" [ط. ١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١١هـ].

٣. المستخرجات على الكتاب، منها: "المستخرج على المستدرك للحاكم" المعروف

بكتاب "أمالي العراقي" للعراقي^{١١٧}

٤. رجال المستدرك، منها: كتاب "إكمال تهذيب الكمال" لعلاء الدين

مغلطاي،^{١١٨} وكتاب "رجال الحاكم في المستدرك" للشيخ مقبل بن هادي

الوادعي^{١١٩} وكتاب "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم"، لأبي الطيب

نايف بن المنصوري^{١٢٠}.

٥. أطراف الكتاب، منها: كتاب "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة"

للحافظ ابن حجر^{١٢١}.

^{١١٧}العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، المستخرج هلى المستدرك للحاكم" [ط. ١، القاهرة : مكتبة السنة، ١٤١٠هـ].

^{١١٨}مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي، "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" [ط. ١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ].

^{١١٩}مقبل بن هادي بن مقبل الهمداني الوادعي، "رجال الحاكم في المستدرك" [ط. ٢، مكتبة صنعاء، ٢٠٠٤م].

^{١٢٠}أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي، "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" [ط. ١، الرياض : دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤٣٢هـ].

^{١٢١}ابن حجر، "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" [ط. ١، المدينة : السنة والسيرة النبوية، ١٤١٥هـ].

٦. "توضيح المدرك في تصحيح المستدرك" للإمام جلال الدين السيوطي^{١٢٢}.

٧. تعقبات الإمام الذهبي على الحاكم في مستدركه بسبب الطعن في الراوي في

حديث غسل الجمعة دراسة حديثة فقهية لمحمود حسن محمد عبد

الصالحين^{١٢٣}.

٨. تحقيق المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف

بالحاكم النيسابوري، منها تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا^{١٢٤}.

٩. البحوث العلمية ما يتعلق بكتاب المستدرك على الصحيحين لإمام أبي عبد

الله الحاكم.

١٠. الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك، وهو رسالة علمية للدكتور محمود أحمد

ميرة^{١٢٥}.

^{١٢٢} السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي "حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة" [دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٧هـ]، ج ١، ص ٣٤٠.

^{١٢٣} محمود حسن محمد عبد الصالحين، "تعقبات الإمام الذهبي على الحاكم في مستدركه بسبب الطعن في الراوي في حديث غسل الجمعة دراسة حديثة فقهية"، رسالة الدكتوراه، مجلة كلية دار العلوم جامعة الفيوم، ٢٠٢٤م.

^{١٢٤} أبو عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، "المستدرك على الصحيحين".

^{١٢٥} محمود أحمد ميرة، "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين"، رسالة الدكتوراه، جامعة

الأزهار، ١٩٧٢هـ.

١١ . المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيقاً، لعطية بن نوري

الفيقيه^{١٢٦}.

المبحث الخامس: مفهوم قول الحاكم "صحيح على شرطهما أو أحدهما

ذكر الحاكم في مقدمة كتابه أن شرطه فيه أن يخرج أحاديث رواها ثقات، قد احتج

بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما. فاختلف العلماء بمراد قوله "احتج بمثلها

الشيخان أو أحدهما" إلى قولين:

أ. ذهب العراقي إلى أن المراد هو بمثل رواها لا بهم أنفسهم.

قال العراقي (ت ٨٠٦هـ): "فقوله: بمثلها، أي: بمثل رواها، لا بهم أنفسهم. ويحتمل

أن يُراد: بمثل تلك الأحاديث. وإنما يكونُ بمثلها إذا كانت بنفسِ رواها^{١٢٧}."

^{١٢٦} عطية بن نوري بن محمد بن خلف السيد الفيقيه، "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيقاً"، رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى، ٢٠١٣م.

^{١٢٧} لعراقي، أبو الفضل زين الدين، "شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي" [ط. ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ]، ج. ١، ص. ١٢٩.

ب. ذهب ابن الصلاح^{١٢٨}، وابن حجر^{١٢٩}، والنووي^{١٣٠}، وابن دقيق العيد^{١٣١} إلى أن

مراد هو أعيان الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم.

قال النووي (ت ٦٧٦هـ): "إن المراد بقولهم على شرطهما: أن يكون رجال إسناده في

كتابيهما: لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما^{١٣٢}.

ولعل الراجح من القولين هو القول الثاني، كما رجحه ابن حجر في النكت، حيث

قال: "لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا رحمه الله تعالى فإنه

إذا كان عنده الحديث قد أخرج أو أحدهما لرواته قال: "صحيح على شرط الشيخين أو

أحدهما وإذا كان بعض رواته لم يخرج له قال: صحيح الإسناد حسب. ويوضح ذلك قوله

-في باب التوبة- لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (لا تنزع

الرحمة إلا من شقي). قال: هذا حديث صحيح الإسناد. وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي

ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين". وخلاصة الكلام أن المراد

^{١٢٨} ابن الصلاح، "معرفة أنواع علوم الحديث"، ص: ٢٢.

^{١٢٩} ابن حجر، أحمد بن علي، "النكت على كتاب ابن الصلاح" [المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي

بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ]، ج. ١، ص. ٣٢٠.

^{١٣٠} السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "تدريب الراوي في شرح تقريب النووي" [دار طيبة: ١٤٣١هـ]،

ج. ١، ص. ١٣٧.

^{١٣١} المصدر السابق

^{١٣٢} المصدر السابق

من قول الحاكم "صحيح على شرط الشيخين" في كتابه المستدرک هو إخراج أحاديث رواها مثل رواية الشيخين أنفسهم، أراد أعيان رواية الشيخين. وهذا الذي رجحه ابن الصلاح، والنووي وابن دقيق العيد، والذهبي رحمهم الله.

ويضاف إلى مفهوم صحيح على شرط الشيخين ما يلي:

(أ) يحتج البخاري ومسلم برجاله في الصحيحين يعني روى لرجالهم في

الأصول. لا في المتابعات ولا الشواهد^{١٣٣}.

(ب) ولا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة

الاجتماع. كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما لا

على صورة الاجتماع بل على صورة الانفراد^{١٣٤}.

(ت) وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه.

مثل سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس. البخاري احتج بعكرمة

ومسلم احتج بسماك. فلا يقال هذا على شرط الشيخين^{١٣٥}.

^{١٣٣} ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، "تهذيب التهذيب" [ط. ١، بيروت: مؤسسة الرسالة،

١٤٣٥هـ]، ج. ٤، ص. ١٨٤.

^{١٣٤} الكافجي، محمد بن سليمان بن سعد، "المختصر في علم الأثر" [ط. ١، الرياض: مكتبة الرشد،

١٤٠٧هـ]، ص. ١٦٦.

^{١٣٥} المصدر السابق.

المبحث السادس: كلام العلماء في تساهل الحاكم

(١) قال أبو سعيد الماليني: "طالعت كتاب (المستدرك على الشيخين)، الذي صنّفه

الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما"١٣٦.

(٢) قال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): "فإن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من

التساهل والتسامح في باب التصحيح، حتى أن تصحيحه دون تصحيح

الترمذي والدارقطني وأمثالهما بلا نزاع"١٣٧.

(٣) قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): "إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث

ساقطة، ويكثر من ذلك"١٣٨.

(٤) قال ابن حجر (ت ٨٥٦هـ): "الحاكم أجل قدراً وأعظم خطراً وأكبر ذكراً من

أن يذكر في الضعفاء لكن قيل في الإعتذار عنه أنه عند تصنيفه للمستدرك

كان في أواخر عمره وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره

١٣٦ الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء" [ط. ٣، الرسالة، ١٤٥٠هـ]، ج. ١٧، ص. ١٧٥.

١٣٧ تقي الدين، ابن تيمية الحراني، "الفتاوى الكبرى لابن تيمية" [ط. ١، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م]، ج. ٦، ص. ١٧٥.

١٣٨ الذهبي، شمس الدين، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" [ط. ١، بيروت: دار المعرفة، ١٩٦٣م]، ص. ٣. ص. ٦٠٨.

٥) ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم
ومنع من الاحتجاج بهم ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدرکه
وصححها^{١٣٩}.

٦) قال ابن حجر (ت ٨٥٦هـ): "إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب
لينقحه فعالجته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه"^{١٤٠}.

^{١٣٩} أبو الفضل، أحمد ابن حجر، "لسان الميزان" [ط. ٢، لبنان: الهندية، ١٩٧١م]، ج. ٥، ص. ٢٣٣.

^{١٤٠} طاهر بن صالح، "توجيه النظر إلى أصول الأثر" [ط. ١، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية]، ج. ١، ص. ٣٤٠.